

...the ...

بر عین معین طالع و فیض و قوت طاعتی حق تعالی

رسالة مملوكة فرائد مشحون بغير اذعان اني قد انا الحاج لا انا محمد عجب في الفوائد

القول المحرر في بيان
الحاصل الموزن والدرج

بفرمایش جامع علوم عقلی نقلی فخر التجار مولوی سید ریاض الحسن عظیم آبادی سلمه الله العالی

در طبعی که در این جهان است و در این زمان است

من بعض تحريرات على الاستدلال والعلامة واعلم مدخله ومجده وهو ان المحرر لو كان علمه للاحتياج الى الجاهل لكان الوجود واجباً بالاحتياج
 بل علمه ان لا يملك عليه المحرر مع ان الممكن ليس منسجماً بالنظر الى نفس الذات عن الاضطرورية الطرئين فلا بد من علمه والاثر من الترتيب
 بل مرجح وان الوجوب والاستغناء بنفسه ان علمه تامه للاستغناء عن الجاهل بالاحتياج العلم التام علمه ثابت لا يتغير الا حصوله فثباته والوجود
 والاستغناء يكون علمه تامه لا يتغير والاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن الافتيان والايان لم يتقاع التقيضين من احتياج الوجوب لا يتقاع
 عبارة عن الاضطرورية الفعلية والافعلية وان هذا الاله لا يمكن ان يكون الا مكان علمه للاحتياج لا محذور فتأمل ثم لا قبل للمدعي
 ان الجاهل يستدعي الجاهل الجاهل لا يملك الجاهل الجاهل ان يستدعي الجاهل مطلقاً لما يمنع من البسيط فيكون على الجاهل فساداً والفتا
 ان الجاهل الجاهل الماهية بديهية والاهل الماهية الذاتية ولا يمكن الوجود فاما انترجي واثراً لاجل ان يكون امره عينياً فلهذا لا الاحتياج
 فهو اثر الجاهل في ان النقص ايضا انترجي فلا فرق بينه وبين الوجود وان قيل ان النقص ان كان انترجياً لكان منشأه اقرب
 قيل فكذا منشأ الوجود فلا فرق فاثراً لاجل ان يكون هو الماهية لا ينقص ان الجاهل الجاهل الماهية بديهية حتى يانز الماهية الذاتية كما في المستدل
 بل يعني ان الجاهل الجاهل الماهية بديهية خلق نسخ قوامها من بقية الوجود لاطلاق الذات الى صفة لا ليس في نفس الحقيقة فلا يميز في الوجود
 ان ثبوت الشيء لنفسه ويرى فكيف تغفل الجاهل بين الماهية ونفسها حتى تغير الجاهل البسيط وذلك ما ينبغي على عدمه لاجل البسيط فان قيل
 هو الجاهل البسيط فانه نفس الماهية على الحقيقة الذي مر انفاً وانما مس ما اورده الحق السيد على روح الحقيقة في تهذيب قديرات الاول
 ان المصدق له فعيان الاول الحكمي عنه وطابق الحقيقة والثاني انه صدق الجاهل ان يكون علمه لصدقه بحيث لو لم يتحقق لم يصدق الحقيقة
 والثانية ان الماهية من حيث هي علمها لاجل الذاتيات اما في محل العوارض فالحكمي عنه الماهية من معنى زائد انفاً على وانترجي ان الثاني ان
 محصور لئلا يتغير بالماهية الحكمي عنها ولا يكون تابعاً لمجهرية ما ليس بحكمي عنه واذا اتمت هذه القديرات لكانت الماهية التي لا يميز عنها
 بالصفات والتقرير غير جاهل لئلا يتغير الجاهل البسيط اما ان يكون المراد بها نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها لاجل الذاتيات على ما في الثانية فيكون
 بسبب الذاتيات في جعلها على ما في الثانية ليست محكية عنها لاجل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون الجاهل في الوجود من العوارض في
 جعلها بل يحتاج الى جعل متماثل على ما في الحقيقة الثانية وهو خلاف صريح الاشارة وان يكون المراد بها نفسها مع خلط امرها بغيره في الجاهل
 ولا يريب عليك ان الحقيقة الثانية تماثل ما قال في ذلك الحق في موضع آخر من ان مطابق الجاهل في الوجود الذاتيات جعلها بالماهية المتطورة
 من مع قطع النظر عن الذاتيات فنقول ان عدم كونها الماهية من حيث هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي
 مستكملة ليس في ذلك العوارض سواء ولكن لا يجب هذا عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان امكان انفكاك مفهوم من في بعض
 الملاحظات يستلزم امكان الانفكاك بينهما في الملاحظة النفسانية كما قيل في غيره والسماح في الجاهل الماهية بديهية لا يميزها عن غيرها
 من اكل الشمس من محو بديهية الماهية فقال الجاهل الجاهل على شمس مثل شمس موجود او كذا ان يقال ان هذا القول لا يميز على انهما
 الماهية الماهية بديهية عن سائر البسيط غير فان قلت ان الشيخ ما غرض بل في محل الماهية من حيث هي قلت ان في الجاهل البسيط بل في محل الماهية
 ماهية وهو منفى عند قائل الجاهل البسيط ايضا على قدمه والسابع ان كل منهما زائد على الماهية بديهية بكون ثبوتها من تلقا الوجود وانترجي
 ولذا عرفت في بعض الجاهل الذي لا يعمل الوجود زائد على ماهيات الحكميات على ما اقر في الاكليات فلو لم يكن ثبوتها من تلقا الجاهل الى علمها
 سبيل ما عرفت عندهم فلو انترجى ان يكون اثر الجاهل لكانت الاطوار لا يميز عليك ان هذا الذي لا يميز في الحقيقة بديهية

الاستدلال
 الجاهل
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

الحكم ثبت اعترافه بما ذكر من انقراضه فيشوب الامكان للممكن فانه زائد على الممكن ثابت بالذات لاسيما تلك الذات فانه قد
 شاع المواقف وغيره بان الوجوب الامتناع قد يكونان بالذات وقد يكونان بالغير والامكان فلا يكون بالذات فانه قد
 الممكن لذاته فالتقدير لبقوله لذاته للمقابل وان قيل ان الامكان ليس من العوارض حتى يكون ثبوته بالذات والغير فقلت ان
 قالوا ان الامكان امر وجودي وعليه دلالات ثابتة فاعلم من ان كل حادث فهو سبق بمادة واما التوفيق المذكور ان فلا يسلمها
 بل يقول العرضي هو الخارج المحل الذاتي هو الداخل في الذات او غير الخارج فتدبر في النظر بحيث الحوادث والقديم تخلي لك الامر الاجم المشي
 ان سبق الماهية على الوجود وليس انقسام الجنس المشبهة للسبق وقد لم من مجبولة الماهية في نفسها وفيه ان سبق الماهية على الوجود
 نوع آخر انقسام سبق الجنس المشبهة يقال للسبق بالماهية وليس في شخص في شخص الا ترى ان سبق الذاتيات على الماهية خارج
 صرح السيد الباقر وغيره والتماس ان الممكنات اذا كانت موجودة فيسبيل في سبيل الشيء عن نفسه اذا كانت معدومة فيخرج من سبيل
 عن نفسه مطلقا فلما لم يكن وجوده لا يصدق على نفسه فضلا عن ان يصير عليه في آخره محتاج الى الجاعل اولاد بالذات هو كمال الوجود ولا
 الماهية كانت تعلم ان صدق الشيء على نفسه من الوجود لا يميز صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشيء عن نفسه باكمل الاول وان كان معدوما
 قالوا ان كل مفهوم محمول على نفسه باكمل الاول في السبق في ذلك ان كل مفهوم هو القياس في نفسه عينه عليه في اكمل الاول فيحس على نفسه بهذا المعنى
 فيمنع سلبه بالقبول ان قلت ان الموجبة تستدعي وجود الموضوع فالشيء مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه فيمنع الماهية فيصدق سلبه
 حتى سلبه في نفسها عندا بحسب الخارج فالمتقدم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد قلت ان المحل في اكمل الاول فيمنع الموضوع فاذا وجد اجابا
 وان في الحائط وجد اجابا وتحقق المحل اذا لم يوجد الموضوع اصلا لا يلحق المحل ايضا ليسلب نعم المحل الشائع يتوقف على الوجود فان الماهية لا يكون
 في الوجود فلا يصح بدون الوجود وعند عدمه يصح سلبه بالمقابل فيثبت ولا تنزل في السبيل الثالث ما اخترعنا اختار المصدر الشارح سماه جوابا
 وهو ان المحل بالذات ليس الماهية ولا الاتصاف بل الوجود وقد علم في ابطال الاشارة في الشارح في الشارح المروي به غير ما اما التصديقي لا يطاق
 راي الشارحين فيوجه ههنا ان الماهية لو كانت تقوم ذاتها مستقرة في الجاعل لزم كون الجاعل مقودا في نفسها والمأزوم ما فان
 الجاعل من العمل الخارجية عندهم مع انفسه الماهية مع انه محمول الغفلة عن تصور الفاعل في هذا اولاد فان يكون بعيد بين تقويم الذاتي لذاته
 وتقوم الجاعل للمحل قال في المتن في الاقرب السبيل حاصل ان فاقته الماهية الى الجاعل فاقته معدومة وفاقته الى الذاتي فاقته
 في التقويم تحصل فاما ماهية محمول الى الجاعل في الخرج من اللبس الا ان يكون اثره نفسها لا يحسب في قول الذات عليك التدرج في ما ياتي
 فان المحل عند الوجود يقتضي هذا الوجود ان لا يكون موجودا ايضا فلهذا الوجود لا ماسط وكما هو موجودا في جوابنا ونسبها الى الماهية لو كان
 بحسب ان جبره كان مفهوم المحل محمول عليها احلا ذاتيا لا محلا مستعارا فاعضيا وهو خلاف طرهم فيهم ومن جهة اول الماهية كما
 بحسب النبات مرتبطة بالجاعل فلا يكون صدق محمول على الماهية من حيث هي حتى يكون محمول عليها محلا ذاتيا بل صدق محمول على الماهية
 من حيث الاستناد الى الجاعل فالحاصل حتى يمكن ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس انما على المحل بل هو عينه انما التغير لفظا لا في
 ان هذا الزيادة خارجا اخترع من ان المحل هو الوجود فما هو موجودا في جوابنا ونسبها الى الماهية تكون متحدة الافراد فانه كانت مجبولة فاما
 ان لا يتجهما شخص فلهذا وجود الماهية المجردة وهذا ما يندك ايتها الشخص واحد فيهم التبع بلا مرجع فان نسبة الماهية الى جميع الاشياء على السواء
 اشياءها جميعا فلهذا فيلزم وجود الافراد الكثيرة التي المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيها انما انما يتجهما الشخص واحد فيهم

قوله
قوله

اي الحائط الذي
جوابه
فلهذا

قوله
قوله
قوله

قوله

الطبيعية عين مجرولة الشخص على امر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل هو الماهية التي تشخص كاشنة خصوصية الشخص انما حار
 باستعداد من المادة او امر من الامر الخارجية فتدبر ومنهما ان تشخص الماهية ذاتها عليها على ثابت في الالهييات قال الفهم
 ان الشيء بالشيء نفسه لم يوجد فالشخص الماهية بواحد من الشخصات لم تصدر عن الجاعل فليس الجاعل بالذات بل نفس الماهية عين
 هي هي وفيه ليس مقال الاشارة ان الماهية اثر الجعل اما تقدم على الوجود والتشخص انما كافي لنفس الامر حتى يقال انها لم تشخص
 لم تصدر بل غرضهم ان جعل الشخص هو جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت تشخصه موجودة الا ان الماهية تقدم بالماهية
 على الوجود والتشخص فتلك اثر الذات والوجود وساد فثرا بالعرض ومنهما ان الماهية لو كانت مجرولة في جعلها يكون لا والما فان علة
 الشيء تكون لازمة ولو ازعم الماهية اعتبارية على امر جوازيه بانهم كون الجاعل اعتباريا وهو الواجب على عنه وفيه ما لا واما ان المقدار لا يتم
 الصفة مع الشئ فاسم الوجود المقدار في الخارج كما قلنا اما حسين الخراساني في حاشيته على الحاشية القديمة فليس الجاعل الماهية اعتبارية
 واما ثانيا فاما قال بعض المستعدين من ان اللوازم التي تصنف بها الماهية ولا تتفك عنها في الوجودين يكون اعتبارية عند غيرهم موجودة في
 الخارج لا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون منها وبين الماهية الصفات وناقضته والعمل لوازم المحلوات من قبيل الثاني فلا يلزم
 اعتبارية الجاعل لويده ما قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان ازعم الماهية امر اعتبارية والاما الصفات الماهية بها
 في الذهن لا انتفاع الصفات المعصوم في ظرفه فيجوز في ذلك النظر وفيه شئ قائل اما التصدي الباطل المشايخ في ان اثر الجاعل
 الموجود يجب ان يكون امر موجودا او الانصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجود وانت لا يلزم عليك ان الوجود المصدر
 ايضا امر مترجي على ما مر فلا يكون اثر الجاعل في ما هو جوازيه فهو جوازيه الباطل اي الاشارة في المشايخ على نعم الصلة الشريفة في شئ
 وكون الوجود اثر الجاعل لذات الوجود امر واحد بسيط كلي وهو الوجود الصادر عن الجاعل بالحقبة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والمحل
 بالذات ليس الاثر الجاعل للوجودات لا الموجودات لا الموجودات وقد رد بان يلزم من ان لا يوجد شئ من الممكنات فان الممكن نسبة وجوده اليه علة
 الوجودية بضرورة فلو كانت الممكنات هي الوجودات لجاز سلب الوجود عنها وجواز سلب الشئ عن نفسه هو من سميات كذا اورث الفاعل المستند
 مع فخر الزمخشري لانه اختار بعض المستعدين من ان اثر الجعل هو انصاف الوجود بالماهية وتفصيله من ان الوجود وجودا اول وجوازيه اعتباري
 وفيه تصدق تحقق في نفس الامر باعتبار العقل والشرع والثاني هو الوجود بمعنى الوجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن ان لا يوجد لغيره فصدر
 محل الوجود بالحقبة المصدر ومطابق محله عليه في الوجودية في الوجودية لانه وجوده بذاته فالواجب جو حقيقته قائم بذاته والعقل نزيه عن مثل ذلك
 الوجود الحقيقي الماهية في نفسه كحل عليها الوجود المصدر الماخوذ من نفس كلك الوجود فصفة الماهية الحقيقية هي الوجودية المصدرية وما تقدم عليها
 بالذات هو الوجود الحقيقي واذا دعيت هذا اثر الجعل فانفس الماهية في باطل كذا اعتبارية انشائية والامر الاعتباري لا يكون متعلق الجعل او لا
 بالذات والوجود المصدر فقط وهو بطء هذا الدليل العينية او انصاف الماهية بالوجود المصدر وهو بطء في مثل امر او تفصيل كلك الوجود وباطل
 انشائية الاستدلالين الجاعل والمجول الخلق والخلق او انصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان كلك الانصاف
 الاعتباري فكيف يكون اثر الجعل فان اثره امر عيني قلت ليس الامر لان انصاف ما هو في درجة الحكاية بل امر كاشنة في درجة الحكاية لان انصاف حكاية
 وتبع عنه ولا تفك تابا في ان هذا الدليل جلي لا يعين ادعي ان الماهيات موجودة في الخلق ليست اسماء اعتبارية وانها بلا لعل كونه
 في علم الكلام والالهييات فليكن جملته الكلام الحكماء الثاني في بيان محل الجعل بين الذات ونفسها واما تها وهو انما ينبغي ان يعلم

ت

ت

بعض المستعدين
 كذا هو في حاشية
 الجعفرية على حاشية
 مشهور في حاشية

بعض المستعدين
 كذا هو في حاشية
 الجعفرية على حاشية
 مشهور في حاشية

بعض المستعدين
 كذا هو في حاشية
 الجعفرية على حاشية
 مشهور في حاشية

ان الجمل الموصوف عند الشايعين لا يتوسط بين الشيء ونفسيه قولنا الانسان انسان لا بد من شي من اتينا به كقولنا الانسان حيوان لان حفظ الخطا
 في مرتبة الماهية من حيث هي هي فبذلك الخطا هي نسبة الوجود لا بد في قولنا الجمل الموصوف من نسبة الاسكان حتى يفر الخطا بالجمل والاشياء
 الجمل بالذات في الماهية فانها من انما هي الامكانية كيف توجد وكيف تتقرر بدون الجمل السبع فلا بد انما من جمل فاجعل الذات هو جملها
 جمل الذات بعد جملها ليس للذاتيات ما على ما بين جمل الذات وجمل ما بين جمل الذات فالذي عمل الانسان جملها هو انما والسودا لون لذاته لا شيء
 آخر يجعله لونا فان جملها سودا جملها لونا فلو انما من ان الجمل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته منها انه لا يحتاج هناك الى جمل مستأنف لانه هناك
 غناء عن الجمل فلو انما استقر عليه ثم تحقق المحققين كالحقق الطوسي العلامة الشيرازي وغيرهما ومن هنا انكشف ما قاله بعض المتأخرين
 في الافاق السبعين وتبعه بعض المتأخرين من ان خطا الذات والذاتيات لا يكون تحت بعض واقضاء نقولنا الانسان انسان او حيوان او حيوان
 صدق الى الجمل من جهة الخطا وان اصرح الى الخطا بقدر الموضوع فاجعل لغيرنا منية الانسان ثم بنفسه الانسان وحيوان الجمل موصوف اصلا
 ولا ينفس في لك الجمل البسيط انتهى لمحضه وقد بينه تفصيل لا يرجع الى طائل فان كلمة مادية جمل الشايع في الماهية ككثوت الزوايا
 الثلث للثلاث فقد قال العلامة الشيرازي ثبوت المحقق الطوسي ماحصلا لانه كانت معتقة الرفع في الوجود والوهم فليس ان الفعل جمل
 فازوايا الثلث اذ لو كان كذلك لكانت الزوايا الثلث ممكنة للمحقق واللاحق بالثلاث وكان يجوز تحقق الثلث ونون الزوايا
 وهو جمل لا يتنوع تحققة ونما فلا يتخلل بين الماهية ولوازمها جمل ونفس عن الشايعين بل كون الثلث اذ لو كانت ملة لكانت ملة لثلاث
 لا غير وعند البعض ملة ملة حقيقة تجوزها لا حرج فيه فانه يجوز انما الحلول الواحد الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا فنعني كون
 اللازم للجمل جمل ان لا ينفصل عن ما بين الحقيقة وجملها فلا فرق بين الذاتي اللازم والان اللازم لم يتغير اشتداه الى
 باي تاخر كان بخلاف الذاتي لتغيره عليها باي تقدم كان فحين استندوا الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشيته شرح المصنف
 ان الجمل تعليل ولا بالماهية ثم تعليل بلوازمها على سبيل الاستنباط من غير جمل مستأنف والمعارف ان الماهية بحسب قوله في جملها
 الاضافات بها انتهى فيما في الافاق السبعين من تجويز تخلل الجمل بين الماهية ولوازمها ليس يدركها المعارض الممكنة الاشياء بالخطا
 كقولنا الانسان وجود الجمل هو الجمل الموصوف عن الشايعين يتخلل بين الذاتيات عندها في مرتبة التقرر وتحتسبها على ما بين
 ولوحدها في مرتبة متاخرة والاشراقية بعين قولنا الجمل البسيط على ما في **والقول الثاني** في تحرير لزوم الجملية الذاتية للاحاطة
 الجمل في الخطية التهذيبية يجب ان يعلم انه وقع في خطية التهذيب جمل لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدرداني ان قولنا
 من حيث المعنى وقد بين السيد الهروي في حاشيته على الشيعة الجلالية التهذيبية وجه الكاكة بقوله ذلك لان الخير موته في مقامه
 بالشرع فاذا قلنا ان الخطا جمل يكون الجمل الجمل الى التوفيق ونسب رفيق وهو لا يصلح ان يتخلل الجمل بينهما لا متنازع
 انتهى قوله ذلك اي الكاكة ذكره لكون الكاكة مصادره هو جمل في قوله في قوله كذا قيل قوله لان الخير موته في مقامه
 بان الخير موته بحسب لذاتية في مفهوم التوفيق شرعا لكونه في الشرح عن جمل الاسباب افقته للمطالع وغيره وان كان في
 جمل الاسباب افقته للمطالع غير ان كان شرعا لكونه في الشرح عن جمل الاسباب افقته للمطالع وغيره وان كان في
 تتخلل الجمل بين الشيء وهو التوفيق وذاتية وهو خير رفيق واللازم للجمل انما هو حقيقة نسبة الاسكان من الجمل الى الذاتيات
 الشيء في الذات وجودا عين جمل الذاتيات وجودا بالاعتناء بالنسبة بين الذات الذي نسبة الضرورة والوجوب وكيف يجوز

هذا هو الجمل الموصوف
 في مرتبة الماهية
 الجمل الموصوف
 في مرتبة الماهية
 الجمل الموصوف
 في مرتبة الماهية

معدن العلوم العقلية والفعلية قد من الله سبحانه وتعالى على عباده من هذه العلوم ما لا يحصى من غير أن يوجب على كل واحد من عباده أن يتقن كل هذه العلوم بل جعلها على قدر الحاجة والاحتياج إلى العمل بها فلو كان الأمر كذلك لكانت العلوم كلها متروكة على من لا حاجة له بها ولا فائدة له منها ولا يمكن أن يتقن كل هذه العلوم من غير أن يكون عالماً بكل شيء في كل شيء وهذا مستحيل لأن العلم لا يتقن إلا بالتدريج والاحتياج إلى العمل به فلو كان الأمر كذلك لكانت العلوم كلها متروكة على من لا حاجة له بها ولا فائدة له منها ولا يمكن أن يتقن كل هذه العلوم من غير أن يكون عالماً بكل شيء في كل شيء وهذا مستحيل لأن العلم لا يتقن إلا بالتدريج والاحتياج إلى العمل به

ففي ان خير فريق لنا ليس بالضرورة للتوفيق العرفي فلا يلزم تعلم العمل بين الشيء والضرورة وأن تعلم ان هذا التقدير لا ينافي سلب العلم بالشيء المحسوس في ان خير فريق لنا ليس بالضرورة للتوفيق العرفي فلا يلزم تعلم العمل بين الشيء والضرورة وأن تعلم ان هذا التقدير لا ينافي سلب العلم بالشيء المحسوس

رج از هو مع بلزوم تعلم العمل بين الشيء وذاتياته والذات انما يطلق على الخبز دون اللازم ان يخرج بما أفيد من ان الذات في العلم انما يطلق على اللازم فان الذات لا يعنى ان عند جميع احدها المنسوب الى الذات سواء كان داخل في الذات وخارج عنها فخرها او خارجا عنها فخرها

اي اللازم والاخر ما يكون منسوباً الى الذات بالذخول في خطه وسر المحسوس من الذات في ههنا السعي الاول وان الثاني فاقوم ويرد على هذا التقدير

اعتراضان اثنان الاول انه اورد في محله من المتقين رج وتوضيح ان لوازم الذات لا تختلف عن الذات في طرف من الظروف

فهرنا كان او خارجا كالزوجة فانها لازمة للاربعة فانها وجدت ما هيته للاربعة وجدت الزوجة ولا يكون خير فريق بالنسبة الى الطرفين

لذلك لان الكفارة يكون من غير التوفيق حقيقة لا يحصل له من غير المرافقة نعم خير فريق لازم للتوفيق بحسب الوجود والخارجي لوانه الوجود

الخارجي يكون محمولاً بالاتفاق فلا شناعة واجواب عنه ان المراد باللازم في التقدير المذكور هو اللازم البين بالمعنى الاصح وهو عبارة عما يلزم

من تصور رج تصور لزمه النسبة بينهما بخلاف اللازم البين بالمعنى الاصح وهو عبارة عما يلزم تصور من تصور من تصور اللازم

وصده ولا يرب في ان خير فريق ليس له ما بيننا بالمعنى الاصح لمعنى التوفيق كما ذكرنا ليدرك الالزام لازم بين لغو التوفيق بالمعنى الاصح

فعل بالضرورة ان من تصور معنى التوفيق وخير فريق والنسبة بينهما بخلاف اللازم من حصول غير المرافقة في ذين الكفارة حين تصورهم

مفهوم التوفيق الذي هو لزوم لا ينافي في اللزوم البين بالمعنى الاصح وهو المطلوب والثاني انه لما لم يرد من قبلنا لتأجيل تعلم العمل بين

واللازم وهو ما يلزم فلا بد من ان يكون لتأجيل العمل ايضا باطلا لانه قال الحق الذي في روح العقل ان العمل كذلك ان الذي يكسب بالعلم والادب

والجواب عنه من حين احدها ان تعلق لتأجيل التوفيق تكلف وهو ان يؤخر العمل حتى ينقضي وقت دون ان يكون له خير فريق والاولى ان

لا يجوز الادب وهو لا ينافي لتأجيل العمل حتى يلزم العمل بين الشيء واللازمة لكنه لما كان لا ينافي في كمال الادب لا ينافي في كمال الادب

امران ليعلم ان لان العمل احدها على الآخر هو التفسير لتأجيل العمل على اتفاق خلا

المجازي اي اباطله وان المعنى الحقيقي حتى يلزم الفصح فقدر هذا اخر ما اورد في هذه الامور

حين اقامتي ببلدة جوفورا فاضل الله على الهما الشريف في الواحد والعشرون من اشوال المنسلك

هذا هو
المراد
منه
مع
المتقين
في
العلم

والثاني من جهة رسول الثقلين عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى

خاتمة الطبع جعل الله الخلق اجليل وقوة القادر اجليل

الحيث فيها يتعلق اجليل الموهبة والبسيط تصنيف زبدة المتقين مرة متقين جاقى علومهم مولد تحولت اصف زهره

والصول ادى صراط مستقيم مولانا حاجي اقط محمد عبد الحكيم اسكنه الله دار النعيم ومطبع حلوى باهنام عاصي محمد علي شين

سعي زبدة الحسن بيتا ربح يازدهم شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ



**MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH**

This book is due on the date last stamped. An
over-due charge of one anna will be charged for
each day the book is kept over time.
